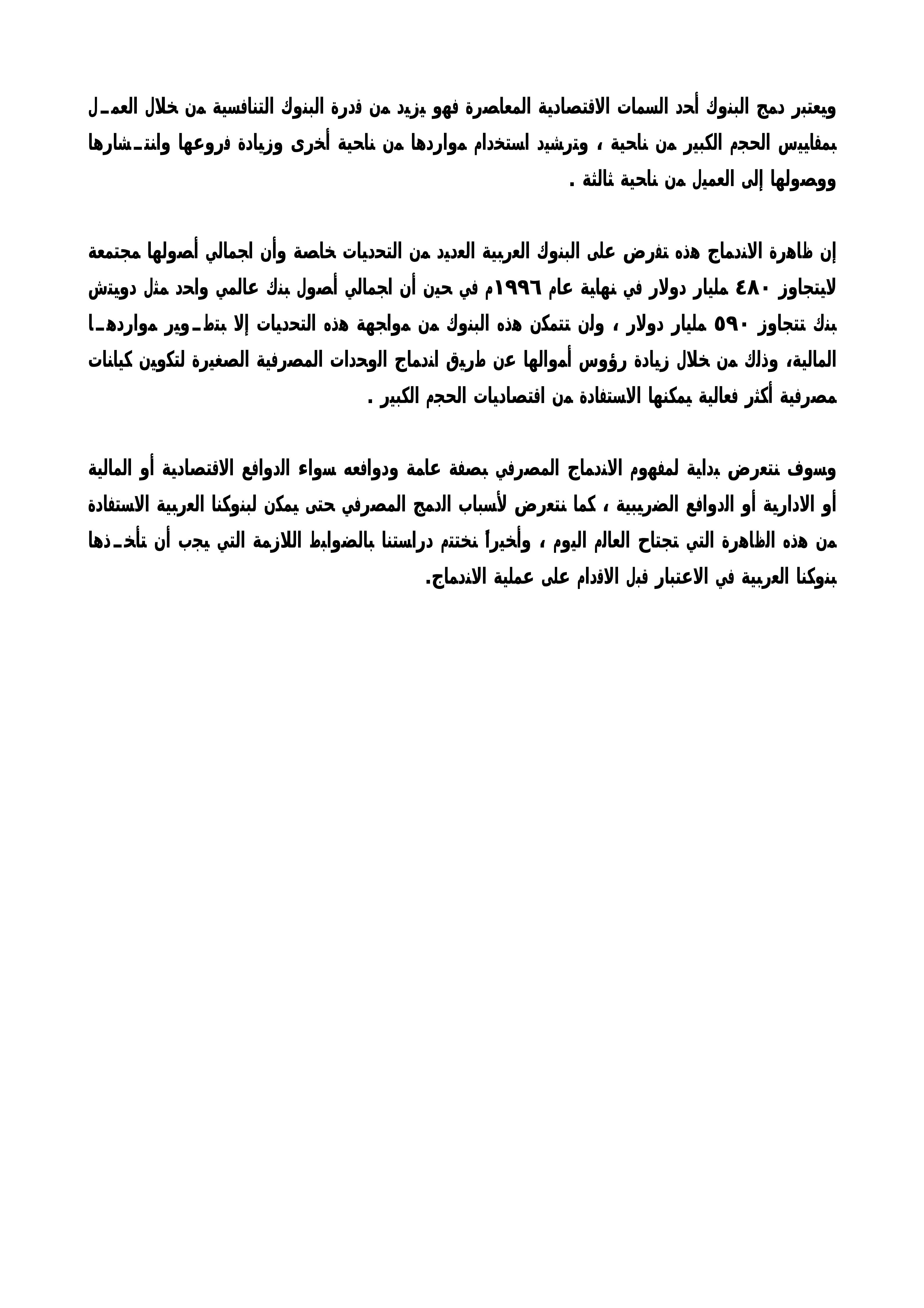
الإندماج المصرفي والتحديات التي تواجه البنوك العربية

يجتاح العالم في الوقت الحالي ظاهرة الاندماجات بين البنوك ، حيث نقلت لنا الأخبار حدوث أكثر من حالة اندماج بين كبرى المصارف العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أن بنك أوف أمريكا اندمج مع "بنك نيشنز" ، و "بنك سيتي كورب" اندمج مع "بنك ترافيلارز" نتج عنها أكبر مجموعة مالية في العالم .

وفي كندا اندمج "كنديان امبيريال بنك أوف كوميرس" مع بنك "تورنتو ديميتون" في ثاني أكبر اندماج في تاريخ المصارف الكندية ، ولم تكن هذه الاندماجات هي الأولى التي تمت ، فقد سبقها عدة اندماجات أخرى شملت على سبيل المثال وليس الحصر قيام بنك "مورجان ستانلي" أحد أبرز بنوك الاستثمار في العالم بالاندماج مع شركة "دين ويتر للسمسرة" ، كما قام بنك "سالمون براذر" الاستثماري على شراء مجموعة "ترافارز للتأمين والسمسرة" ، ولم تقتصر عملية الاندماج بين المصارف العالمية بل امتدت إلى المصارف العربية وكان آخرها اعلان الحكومة التونسية عن موافقتها على اندماج كل من "بنك الاتحاد الدولي للبنوك" خامس أكبر بنك تجاري في تونس ، و "بنك تونس والامارات للاستثمار" ، وعلى مستوى مجلس التعاون الخليجي كان آخر هذه الاندماجات قيام "بنك القاهرة السعودي" بالاندماج مع "البنك التجاري المتحد" ، وقد تلا ذلك دعوة محافظ البنك المركزي الكويتي البنوك والمؤسسات الكويتية إلى الدخول في صفقات اندماجية جيدة.

إن هذه الظاهرة لاتجاه البنوك للاندماج سواء بين البنوك الكبيرة أو بين البنوك الصغيرة يعني أن هناك ثمة تحولات مرتقبة في عالم البنوك خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث من المتوقع انخفاض عدد المصارف الأمريكية بحلول عام ٢٠٠٠م من ٩٥٠٠ شركة مصرفية قابضة إلى ٧٣٠٠ مؤسسة مصرفية أي بانخفاض حوالي ٢٥% ، وسيترتب على ذلك التخلص من ٢٥٠ ألف من العاملين في قطاع البنوك .

وفي الواقع فإن موضوع دمج البنوك قد أستأثر باهتمام العديد من الجهات الرقابية والبنوك المركزية بل والبنوك التجارية كعلاج لمعظم المشاكل المصرفية وعلى رأسها ضعف القاعدة الرأسمالية ، وتعثر بعض البنوك ووصولها إلى مرحلة الافلاس ، ومن ثم الانهيار .



ويعتبر دمج البنوك أحد السمات الاقتصادية المعاصرة فهو يزيد من قدرة البنوك التنافسية من خلال العمـل بمقاييس الحجم الكبير من ناحية ، وترشيد استخدام مواردها من ناحية أخرى وزيادة فروعها وانتـشارها ووصولها إلى العميل من ناحية ثالثة .

إن ظاهرة الاندماج هذه تفرض على البنوك العربية العديد من التحديات خاصة وأن اجمالي أصولها مجتمعة لايتجاوز ٤٨٠ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٦م في حين أن اجمالي أصول بنك عالمي واحد مثل دويتش بنك تتجاوز ٥٩٠ مليار دولار ، ولن تتمكن هذه البنوك من مواجهة هذه التحديات إلا بتطـوير مواردهـا المالية، وذلك من خلال زيادة رؤوس أموالها عن طريق اندماج الوحدات المصرفية الصغيرة لتكوين كيانات مصرفية أكثر فعالية يمكنها الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير .

وسوف نتعرض بداية لمفهوم الاندماج المصرفي بصفة عامة ودوافعه سواء الدوافع الاقتصادية أو المالية أو الادارية أو الدوافع الضريبية ، كما نتعرض لأسباب الدمج المصرفي حتى يمكن لبنوكنا العربية الاستفادة من هذه الظاهرة التي تجتاح العالم اليوم ، وأخيراً نختتم دراستنا بالضوابط اللازمة التي يجب أن تأخـذها بنوكنا العربية في الاعتبار قبل الاقدام على عملية الاندماج.

الانـدماج المصرفي ودوافعه

هناك طريقتان للاندماج بين البنوك هما :

١- الدمج داخل السوق :

وفيه يتم دمج بنكين يعملان في أسواق متماثلة في نطاق جغرافي واحدوبأنظمة داخلية متـشابهة ، الأمـر الذي يؤدي إلى تحقيق وفر كبير في النفقات قد يصل إلى ٧٠% عن طريق خفض عـدد الفـروع والغـاء الازدواجية في بعض الادارات ، ويتم ذلك الاندماج عن طريق المزج أو الضم .

٢- الدمج خارج السوق :

وهذا النوع يتم عن طريق اندماج بنك - سواء بالمزج أو بالضم - يعمل في نطاق جغرافي معين مع بنـك يعمل في نطاق آخر مثل الاندماج الذي يتم بين بنكين في ولايتين مختلفتين أو إندماج بنكين يختلف نـشاط أي منهما عن نشاط الآخر داخل الدولة الواحدة مثل دمج البنوك التجارية مـع أحـد بنـوك التعاونيـات ، ويؤدي هذا النوع من الاندماج إلى زيادة حصة البنك الجديد في السوق وتنويع مخاطره ، وكـذلك تنويـع مصادر ايراداته ، وتجدر الاشارة هنا إلى أن هذا النوع من الدمج قد يواجه ببعض السلبيات أهمها صعوبة تخفيض النفقات ، وبالتالي صعوبة زيادة الربحية ، إذ يقتصر ذلك الخفض على ٣٥% فقط نظراً لـصعوبة تخفيض تكاليف التشغيل نتيجة للتباعد الجغرافي للبنوك المندمجة .

دوافع عمليات الانـدماج :

هنا تثار التساؤلات حول الدوافع وراء عمليات الاندماج ، ورغم اختلاف الآراء حول تلك الـدوافع إلا أنـه يمكن تلخيص أهمها في الآتي :

١ - دوافع اقتصادية
٢- دوافع مالية .
٣- دوافع ادارية .
٤- دوافع ضريبية .

أولاً : الدوافع الاقتصادية

وتتركز تلك الدوافع في تحقيق اقتصاديات أكفأ من خلال كبر حجم النـشاط ، وبالتـالي تحقيـق وفـورات اقتصادية من عملية الاندماج بسبب مايعرف باقتصاديات الحجم Economics of Scale التي قد تتمثل فـي

تجميع الاستثمارات وتخفيض تكاليف البحوث والادارة وترشيد المصروفات غير المباشرة خاصـة الثابتـة منها ، كما قد يكون الدافع على الاندماج هو امكانية استغلال المزايا التنافسية لمنتج جديد حيث تحقق ذلك تدفقات نقدية عالية في السنوات الأولى قبل أن يدخل السوق منافسون جدد، إذ أن ادخال مثل هذا المنـتج الجديد يحتاج إلى امكانيات انتاجية وتسويقية جديدة تحتاج إلى وقت لاقامتها ، وقد يكون من الأفـضل أن يستفاد من أي امكانيات متاحة في الوحدات القائمة .

والجدير بالذكر أن هناك دوافع ترتبط بالمناخ الاقتصادي السائد سـواء بالنـسبة لأسـعار الأسـهم فـي البورصات المحلية أو الدولية أو بمجالات السيطرة والاحتكار في السوق أو حتى برغبـة المـديرين فـي تحقيق مراكز متميزة عن طريق الاندماج ، وان كان ليس بالضرورة أن الاندماج بين وحدتين يحقق عائداً أكبر في كل الحالات ، أو أن ترتفع القيمة السوقية للأسهم المندمجة بأعلى من القيمة السوقية لأسهم كـل من الوحدتين المندمجتين ، لأن مجرد الضم في حد ذاته بين وحدتين لايعني بالضرورة وبشكل مباشر خلق قيمة جديدة أكبر ، بل إن هناك حالات وشواهد من خلال الدراسات الميدانية تؤكد أن القيم السوقية للأسهم في بعض الحالات تفقد قيمتها السوقية عند الدمج ويعني ذلك بوضوح أنـه مـالم تـزد القـدرة الربحيـة للوحدتين بعد الاندماج لايمكن أن ترتفع القيمة السوقية لأسهم الوحدة المندمجة .

وفي هذا الصدد نشير إلى أن الاندماج وحده لايزيد الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي بشكل مباشـر لكنـه يعني ببساطة عملية تسجيل انتقال ملكية من مجموعة من المساهمين إلى آخرين ، أو انتقال مجموعة من الأصـــول إلى مجموعـــة جديـــدة ، إلا أن ذلك لايقلل من أهمية ارتفاع الكفاءة الاقتصادية للوحـدات المندمجة نتيجة استغلال الطاقة أو السيولـــة أو القـدرات الاداريـة . هكذا تصبح عمليـة الـدمج فـي بعض الأحوال (عملية مالية) مما يشكك بعض المديرين في جدوى الاندماج ، أما من ناحيـة المـساهمين فيبررها التوقعات الخاصة بزيادة قيمة الأصول التي يتم انتقالها أو الأصول المندمجة ولـو عـن طريـق اعطائهـا قيمتهـا الحقيقيـة وليست التاريخيـة ، وحتى يتحقق النجـاح لعمليـات الانـدماج لابـــد للوحـــدة الراغبـــة في الشـراء من أن يكون لديها خطة وبرنامج لتحقيق قيمة مضافة سواء للوحـدة المندمجة أو الوحدة المشتراه ، وبالأحرى للوحدة الجديدة ككل .

وفي مجال البنوك يكون الهدف من عملية الاندماج تجميع الامكانيات المالية في احـداها مـع الامكانيـات المتاحة في أخرى ، أو احداث تكامل بين أنشطة مصرفية تدعمها كفاءات وقـدرات لاتكـون متاحـة فـي الوحدات الأخرى ، ويتحقق من خلالها ارتفاع القيمة السوقية للأسهم في الوحدات الجديدة نتيجـة تعظـيم القدرة الربحية لها وتخفيض النفقات .

ثانياً : الدوافع المالية

وترتبط هذه الدوافع عادة بالاستفادة من الطاقة المتاحة للاقتراض والغير مستغلة فاذا ما أدمجنـا احـدى الوحدتين في الآخرى ، يمكننا الحصول على مزايا تتعلق بالضمانات وتوزيع المخـاطر لأنـه فـي حالـة

الوحدات المستقلة يرتبط قدرات كل منها على الاقتراض بمقدار الضمانات المتاحة لديها ، أما في حالة الاندماج تتوسع قاعدة الضمانات وبالتالي تقل المخاطر وتتوزع بين مجموعة بين الأنشطة المتنوعة .

وقد يكون من دوافع الاندماج أيضا انخفاض القيمة السوقية لاحدى الوحدات الأمر الذي يشجع لقيام وحدة أخرى بالشراء توقعاً لارتفاع أسعار الأسهم نتيجة الاندماج .

ثالثاً : الدوافع الادارية

هذه تتحقق في الاندماج عن طريق الاستفادة من خبرات الادارة التي قد تتوافر في احدى الوحدات التي يتم فيها الاندماج فيتم إمتداد هذه الخبرة للوحدة الأقل كفاءة فيرتفع المستوى وتتحقق نتائج أفضل من حيث الربحية أو ارتفاع قيمة الأسهم بأعلى مما كانت عليه في احداهما أو كليهما ، وقد يكون من المفضل دراسة البدائل الخاصة بشراء الكفاءات عالية المستوى داخل الوحدة قبل أن يتم التفكير في شراء الوحدة ككل ، ولكن قد لايكون شراء الخبرة الفردية كافياً ويحتاج الأمر إلى الاستفادة من شراء الوحدة ككل ، وهنا تظهر الحاجة إلى شراء الوحدة خاصة إذا ماتوافر للقائمين على ادارة الوحدة في كلا الوحدتين تفاهم كامل ومشترك نحو الاندماج وإلا تعرضت عملية الاندماج إلى مخاطر ترك أحد الفريقين للوحدة الموحده لعدم قناعتهم بجدوى الاندماج ولعدم مقدرتهم على تكوين فريق متعاون ومتناسق - وهي أمور لاتتعلق بالكفاءة وحدها ولكن بالانتماء ، وغير ذلك من النوازع الانسانية التي لايمكن تقييمها بالمال .

رابعاً : الدوافع الضريبية

وهذه ترتبط بقوانين الدولة التي يتم فيها الاندماج خاصة عندما تكون هناك تشريعات وقرارات تتعلق بالحوافز التي تمنح لبعض الوحدات ، كأن يتاح لأحد الوحدات الرابحة ان تستوعب خسائر وحدة أخرى وبالتالي تستفيد من خصم هذه الخسائر ومن ثم تقليل الضرائب بالنسبة للوحدة المندمجة ، أو أن تستفيد وحدة من السيولة المتاحة في وحدة أخرى بحيث يمكن استثمارها بشكل يمكنها من الاستفادة من بعض المزايا الضريبية التي توفرها بعض الحكومات في مثل هذه الحالات.

هذا وتجدر الاشارة بأن السلطات المسئولة في بعض الدول قد حرصت على متابعة الآثار المترتبة على الاندماج فضلاً عن وضع التشريعات التي تنظم عمليات الاندماج ، حيث أن الاحصاءات تدل في السنوات الأخيرة على أن الاندماجات تتركز في الشركات الكبرى ، وان حجم هذه الاندماجات قد يصل إلى البلايين ، وتتجه نحو اندماج انشطة متنوعة ، كما ترتفع العلاوة على الأسهم المشتراه بحيث ترتفع القيمة السوقية

بشكل قد يجاوز الحدود المعقولة مما قد يؤدي إلى الاحتكار أو التحكم في الأسعار أو السيطرة على الانتاج أو غير ذلك

الاندماج المصرفي : أسبابه وأهدافه

ان مفهوم الدمج المصرفي لايختلف عن مفهوم الدمج في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية الأخرى ، فهو يعنى ضم مصرف أو عدة مصارف متشابهة باندماجها في أحد هذه المصارف أو بتشكيل مؤسسة قانونية جديدة .

أسباب الدمج المصرفي :

ان سياسة دمج المصارف هي ظاهرة سليمة لها مبرراتها وأهدافها ، وترتبط هذه الأهداف بتدعيم وسائل العمل المصرفي للوصول إلى مستوى عالي من الخدمة المصرفية وتحقيق مستوى مرتفع من الربحية ، مما يجعلها قادرة على الاستمرار بشكل ناجح وسليم ، ويمكن تجميع أسباب الدمج في الأهداف الرئيسية التالية :

١- زيادة رؤوس أموال البنوك

تمشياً مع المعايير الدولية لمعدل كفاية رأس المال (مقررات لجنة بازل) ومايتطلبه ذلك من زيادة رؤوس أموال البنوك فان عمليات الدمج والتكتل ينشأ عنها إعادة هيكلة رأس المال وتوحيد الأسهم الأمر الذي يزيد من رؤوس أموال البنك المدمج الجديد ، والوفاء بمتطلبات هذه المعايير الدولية، مما يؤدي إلى زيادة قدرة الوحدة الجديدة إلى رفع حدود الاقراض المصرفي الممنوحة للعميل الواحد (اعتبارياً كان أم طبيعياً) وذلك لارتباط الحد الأعلى للقروض الممنوحة بمقدار رأسمال البنك.

٢- الاستخدام الأمثل للموارد

يترتب على عملية الاندماج استطاعة البنك الجديد استخدام موارده بالشكل الأمثل ، إذ أن عملية الاندماج ومايترتب عليها من جذب لكبار العملاء - نظراً لقيامهم بالمفاضلة بين المصارف في التعامل - تمكن البنك الجديد من زيادة قدرته على منحهم تسهيلات كبيرة من جهة وعلى تنوع الخدمة المصرفية التي يمكن تقديمها لهم من جهة أخرى ، كما أن زيادة قدرة البنك الجديد الواسعة على التعرف على الأسواق الداخلية والخارجية والدعاية الضخمة التي يستطيع القيام بها لترويج أعماله يعتبران عاملان أساسيان لسلامة وارتفاع نسبة استخدامه لموارده المالية .

ومن جهة أخرى فإن عملية الاندماج ، وما قد يترتب عليها من تعدد الفروع ، يساهم بلاشك في ارتفاع نسبة استخدام الموارد عن طريق تحويل الأموال الزائدة في أحد الفروع إلى فرع آخر يكون بحاجة إليها

وأخيراً فان البنك الجديد وما يتمتع به من امكانيات كبيرة وكفاءات مالية وادارية متميزة تساعده على دخول السوق العالمية بشكل أكبر يتيح له ليس فقط الحصول على تسهيلات ضخمة من المراسلين في الخارج ، وإنما يشكل ذلك أيضا عاملاً هاماً نحو تنوع أشكال توظيف موارده المالية.

٣- تحسين مستوى أداء الخدمة المصرفية

لاشك أن المصارف المندمجة تكون أكثر قدرة على تقديم المستوى الجيد من الخدمة المصرفية وذلك لتوفر وسائل الخدمة المصرفية المتطورة ، وقدرتها على الاستفادة من الخبرات الادارية التي قد تتوافر في احد الوحدات التي يتم بينها الاندماج .

٤- تخفيض التكلفة

وكنتيجة لتحسين مستوى أداء الخدمة المصرفية تستطيع البنوك المندمجة خفض تكلفة تقديم الخدمة المصرفية ، فكثير من عناصر التكلفة لاترتفع مع تزايد عدد العمليات المصرفية ، كما ان ارتفاع قدرة الوحدة المندمجة على التنظيم الداخلي وأحكام الرقابة الداخلية يساعد على تجنب الفاقد من النفقات .

أسباب فشل عملية الاندماج

هناك بعض العوامل التي قد تدفع البنوك لاتخاذ قرارات دمج خاطئة لاتتوافر فيها عناصر النجاح نذكر منها :

١- الضغوط النفسية الناتجة عن اندماج بنوك منافسة ، وتكوين مؤسسات جديدة كبيرة ذات قدرة أكبر على المنافسة ، مما يدفع بعض البنوك الأخرى الناجحة لمجارة هذا الاتجاه بالتفكير في الاندماج لزيادة قدرتها التمويلية والتنافسية رغم عدم حاجتها لذلك .

٢- الضغوط التي يمارسها المساهمون على ادارة البنك للاندماج مع بنك آخر وتكوين مؤسسة جديده قوية تلبي رغبات السوق ، بما يسهل عملية زيادة رأس المال مستقبلاً ويحسن من الربحية.

٣- الضغوط التي تمارسها الجهات الرقابية على البنوك للاندماج إما تلافياً لافلاس بعض منها ، أو رغبة في تقليص عددها ، أو لتكوين مؤسسات جديدة ذات أوضاع مالية أفضل وهو قد لايتحقق بالضرورة

٤- عدم التوصل إلى تحديد القيمة الحقيقية والصافية لأصول البنوك المندمجة وخاصة البنك الذي سيتم شراؤه من قبل بنك آخر مما يترتب عليه دفع علاوة شراء عالية على السعر الحقيقي .

٥- رغبة البنوك في التوسع السريع لاعتقادها أن زيادة حجم الأصول سيولد بالضرورة أرباحا كبيرة ، غير أن الأمر يتطلب الأخذ في الاعتبار أن النمو الكبير في الأصول يعني زيادة المخاطر .

الاندماج المصرفي وبنوكنا العربية

والآن بعد أن تعرضنا لمفهوم الاندماج المصرفي ودوافعه ، نقول ما المطلوب من بنوكنا العربية تجاه هذه الظاهرة التي تجتاح العالم والتي تعتبر أكبر تحدى يواجه البنوك العربية ، وماهي الضوابط التي لابد من الأخذ بها قبل الاقدام على هذه الخطوة ؟

بداية نقول أن القطاع المصرفي العربي عموما - والذي يضم ٣٤٢ بنكا ونحو ٨٧ مصرفا متخصصا ومؤسسة مصرفية - يتسم حتى الآن بوجود عدد كبير من الوحدات الصغيرة الحجم ذات الرسملة والامكانات التقنية والبشرية والانتاجية الضعيفة نسبة مع كون معظمها عائلية الملكية وادارتها غير مرنه ، كما أن الاندماج المصرفي ليس هدفا في حد ذاته بل يشكل احدى الآليات اللازمة لخلق كيانات مصرفية عربية عملاقة نحن في حاجة فعلية اليها للوفاء بمتطلبات العمل المصرفي الشامل ، ولمواجهة التكتلات المصرفية العالمية وتوفير الاحتياجات التمويلية الضخمة التي تحتاجها منطقتنا العربية ، فلاشك أن تكوين كيانات مصرفية عالمية سينعكس سلبا على البنوك العربية خاصة عندما يبدأ تطبيق اتفاقية الجات ومايترتب عليها من تحرر شامل للسوق المصرفية .

فالتعقيد المتصاعد في البنية المصرفية وتزايد درجة المنافسة في الأسواق العالمية والعربية على حد سواء سوف يؤدي إلى توسع الهوه بين وضعية المصارف الكبيرة والصغيرة ، صحيح أن هناك العديد من صناديق ومؤسسات التمويل العربية التي قامت بجهود كبيرة لتمويل عملية التنمية في الوطن العربي ، إلا أن هذه الصناديق - في وقتنا الحالي الذي يشهد التسابق في وجود تكتلات مصرفية عالمية والحاجة إلى تكاتف جميع الأجهزة في تعبئة الموارد وتوظيفها بما يخدم قضايا التنمية العربية واقامة منطقة تجارة حره تمهيدا لقيام السوق العربية المشتركة - لم تعد كافية .

إلا أن الاقدام على الاندماج المصرفي من جانب بنوكنا العربية يجب ألا يكون دون دراسة علمية بل يتطلب هذا وضع الضوابط التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار نذكر منها :

١- البدء في توحيد الأنظمة والمفاهيم المحاسبية والتشريعات التي تحكم عمل المصارف العربية وتطبيق المعايير الدولية بما يحقق القدر المطلوب من الافصاح السليم والشفافية الكاملة بما يعطي المصداقية للجهاز المصرفي العربي دوليا .
٢- ضرورة وجود تشريعات تفصيلية متناسقة على المستوى العربي تتناول كافة جوانب الدمج وبما يمنع من ظاهرة الاحتكار .
٣- تحقيق المزيد من التعاون بين الدول العربية خاصة في مجال قطاعات الأعمال ومنح الأولوية في التعامل للمصارف العربية وبصفة خاصة العاملة منها في الخارج .

٤- أن يصاحب عمليات الاندماج المصرفي عمليات تنويع المنتجات والخـدمات والمـداخيل واسـتيعاب التطورات التكنولوجية في الأعمال الداخلية والخارجية ومواكبة الاحتياجات المتزايدة لجمهور العملاء .

أهم المؤشرات المالية
للقطاع المصرفي العربـي

(بالمليار دولار)

السنوات المؤشرات	١٩٩٤		١٩٩٥		١٩٩٦	
	القيمة	معدل النمو %	القيمة	معدل النمو %	القيمة	معدل النمو %
مجموع الموجودات	٤١٥ر٧	١ر٣	٤٥٢ر٦	٧ر٥	٤٨١ر٨	٦
التمويل لجميع الأنشطة	٢١٦ر٥	٣ر٣	٢٦٩ر٧	٢٤ر٣	٢٨٦ر٦	٦ر١
اجمالي الودائع	٢٢٥ر٤	٣ر٩	٢٤٥ر٩	٨ر٤	٢٧٠ر٤	٩ر٢
حقوق المساهمين	٨١ر٥	٤ر٢	٩١ر٥	١١ر٧	٩٨ر٩	٨
معدل الملاءة (%)	٢٩ر٢		٣١ر٥		٣٢ر٢	
نسبة السيولة (%)	٢٩ر٤		٢٩ر٨		٢٩ر٦	
نسبة الائتمان / الودائع (%)	٩٦		١٠٩ر٧		١٠٥	

المصدر :

مجلة المصارف العربية - نوفمبر ١٩٩٧ نقلاً عن بنك المعلومات المصرفي العربـي - الأمانـة العامـة لاتحاد المصارف العربية .

قاعدة معلومات عن الجمهورية التونسية

المعلومات الأساسية عن بيئات ومناخ الاستثمار

١- المناخ السياسي والاقتصادي العام :

بانقضاء عام ١٩٩٦م تكون تونس قد أكملت خطتها الخمسية الثامنة ، وبداية من عام ١٩٩٧م بدأت تونس في تنفيذ الخطة التاسعة .

وكانت الخطة الثامنة استهدفت تحقيق معدل نمو يناهز ٥ر٤% سنويا على أساس نمو الصادرات بنسبة ١ر٩% وزيادة الاستهلاك بمعدل ٢ر٤% وتحسين وضع ميزان المدفوعات عن طريق تقليص عجز الحساب الجاري إلى ٢% من الناتج المحلي الاجمالي ، كما استهدفت الخطة التحكم في المديونية الخارجية بتقليص نسبة الديون إلى الناتج المحلي الاجمالي إلى ٤١% في عام ١٩٩٦م فضلاً عن انكماش نسبة خدمة الدين إلى الصادرات إلى ١٦% .

الجدير بالذكر أن الحكومة التونسية أعطت للقطاع الخاص أهمية متميزة ودوراً رئيسياً في التنمية الاقتصادية حيث اسندت إليه تنفيذ ٥٢% من اجمالي الاستثمارات المرصودة للخطة الثامنة والبالغة ١٩ مليار دولار .

أما على الصعيد السياسي فقد تميز الوضع بالاستقرار والاستمرارية حيث توطدت علاقات تونس الخارجية عربياً واقليمياً ودولياً .

وفيما يتعلق بخطة التنمية التاسعة ١٩٩٧م / ٢٠٠٠م فقد استهدفت تحقيق معدل نمو سنوي قدره ٦% وتقليص معدل التضخم بحيث لايتجاوز ١ر٤% وأن تكون نسبة العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الاجمالي أقل من ٤ر٢% .

وفي ضوء هذه المؤشرت فقد استهدفت الخطة التاسعة زيادة معدلات الاستثمار إلى ٢٧ر٥% مـن النـاتج مقابل ٢٥% في عام ١٩٩٦م (وكانت الخطة الثامنة استهدفت معدل استثمار قدره ٢٥ر٨% مـن النـاتج ولكن المحقق كان في حدود ٢٤ر٥% في المتوسط) .

٢- المناخ الاقتصادي :

١/٢ معلومات اقتصادية عامة :

<u>حجم العمالة وعدد السكان</u>

بلغ عدد سكان تونس الفعلي في عام ١٩٩٥م نحو ٨ر٩٦ مليون نسمة بمعدل نمو قـدره ٣ر٦% ومـن المتوقع أن يصل عدد السكان إلى ٩ر٥٨ مليون نسمة في عام ١٩٩٩م وذلك في ظل تباطؤ معـدل النمـو السكاني إلى ١ر٧% فقط .

التوزيع النسبي للصادرات والواردات السلعية في عام ١٩٩٦م

أهم الصادرات	%	أهم الواردات	%
المنسوجات والملابس	٤٦ر٢	المنسوجات والملابس	٢٤ر٣
البترول ومشتقاته	١٠ر٥	الآلات غير الكهربائية	١٢ر٧
الآلات	٧ر٧	معدات النقل	٧ر٥
الأسمدة	٥ر٩	البترول ومنتجاته	٦ر٢
الكيماويات	٥ر٦	الحديد والصلب	٤ر٥
زيت الزيتون	٢ر٢		
معدل النمو في الصادرات	١ر٤	معدل النمو في الواردات	(-) ٣ر٩

أهم الشركاء التجاريين (التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية) في عام ١٩٩٦م

أهم أسواق الاستيراد	%	أهم أسواق التصدير	%
فرنسا	٢٤ر٢	فرنسا	٢٥ر٤
ايطاليا	١٨ر٧	ايطاليا	١٩ر٧
المانيا	١٢ر٩	المانيا	١٥ر٦

الولايات المتحدة	٤ر ٤	بلجيكا	١ر٧

نصيب القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الاجمالي (٪)

البيان / السنوات	فعلي		تقديري		
	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨م	١٩٩٩م
نصيب قطاع الزراعة من النـاتج المحلـي الاجمالي	١٣ر٧	١٦ر٦	٦ر ١٥	١٥ر٦	١٥ر٤
نصيب قطاع الصناعة من الناتج المحلـي الاجمالي	٣٤ر٨	٣٣ر٥	٠ر ٣٤	٣٤ر١	٣٤ر٢
نصيب قطاع الخدمات من النـاتج المحلـي الاجمالي	٥١ر٥	٤٩ر٩	٤ر ٥٠	٥٠ر٣	٥٠ر٤

١/٣ معدلات النمو الاقتصادي (٪)

البيان / السنوات	فعلي		تقديري		
	١٩٩٥	١٩٩٦م	١٩٩٧م	١٩٩٨	١٩٩٩م
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلـي الاجمالي (بأسعار عام ١٩٩٠م)	٢ر٤	٦ر٩	٤ر٤	٤ر٨	٣ر٨
معدل النمو في الاستهلاك الخاص	٤ر١	٣ر٧	٣ر٩	٤ر٥	٣ر٧
معدل النمو في الاستهلاك الحكومي	١ر٩	٦ر١	٣ر٠	٣ر٠	٣ر٢
معدل النمو في اجمالي الاستثمار الثابت	(-) ٨ر٣	٦ر٣	٥ر٨	٧ر٢	٦ر٥
معدل النمو في القطاع الزراعي	(-) ٩ر٩	٢٩ر٥	(-) ٢	٤ر٥	٤
معدل النمو في القطاع الصناعي	٢ر٦	٣ر٥	٥	٥ر٥	٥
معدل النمو في قطاع الخدمات	٥ر٢	٢ر٨	٦	٦ر٥	٥ر٨
معدل النمو السكاني	١ر٧	١ر٩	١ر٧	١ر٦	١ر٦

معدل نمو القوى العاملة	٢ر٤	٢ر٤	٢ر٥	٢ر٦	٢ر٦

٣/٢ مؤشرات الأداء الاقتصادي :

السنوات / البيان	فعلي		تقديري		
	١٩٩٥	١٩٩٦م	١٩٩٧م	١٩٩٨	١٩٩٩م
قيمة الناتج المحلي الاجمالي (بالمليار دولار)	١٨	١٩ر٥	١٨ر٧	٢٠	٢١ر٧
متوسط نصيب الفرد من الناتج (بالدولار)	٢٠٠٨	٢١٣٤	٢٠١٤	٢١١٨	٢٢٦٠
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي (%)	٢ر٤	٦ر٩	٤ر٤	٤ر٨	٣ر٨
معدل التضخم (%)	٦ر٣	٣ر٧	٤ر٤	٤ر٨	٣ر٦
حجم القوى العاملة (بالمليون)	٢ر٤	٢ر٤	٢ر٥	٢ر٦	٢ر٦
الفائض (العجز) في الميزان التجاري (بالمليار دولار)	(-) ٢ر٠	(-) ١ر٨	(-) ١ر٨	(-) ٠ر٢	(-) ٢ر١
الفائض (العجز) في ميزان المدفوعات (بالمليار دولار)	٥ر٥	(-) ٠ر٥	(-) ٠ر٦	(-) ٠ر٧	(-) ٠ر٩
نسبة الاستثمار الثابت للناتج المحلي الاجمالي (%)	٢٤ر٢	٢٤ر١	٢٤ر٤	٢٥ر٠	٢٥ر٦
نسبة الادخار المحلي / للاستثمار (%)	٨٣ر٣	٨٩ر٣	٨٧ر٤	٨٥ر٨	٨٤ر٣

٣/٢ مؤشرات السياسة المالية

السنوات البيان	فعلي		تقديري		
	١٩٩٥	١٩٩٦ م	١٩٩٧م	١٩٩٨	١٩٩٩م
الفائض (العجز) في موازنة الدولة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (%)	(-) ٤ر٢	(-) ٤	(-) ٤ر٧	(-) ٤ر٥	(-) ٤ر٤
الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج (%)	٣٠ر٥	٢٩ر٢	٢٩ر٧	٢٩ر٩	٣٠ر٩
الايرادات الحكومية كنسبة من الناتج (%)	٢٦ر٣	٢٥ر٣	٢٥ر٠	٢٥ر٥	٢٦ر٥

٤/٢ مؤشرات السياسة النقدية والائتمانية :

السنوات البيان	فعلي		تقديري		
	١٩٩٥	١٩٩٦ م	١٩٩٧ م	١٩٩٨	١٩٩٩م
معدل النمو في عرض النقود M2 (%)	٦ر٦	٧ر٢	٦ر٥	٦ر٠	٥ر٧
سعر الفائدة	١١ر٤	١٠ر٤	٩ر٤	٩ر٦	٩ر١
سعر صرف الدينار التونسي مقابل الدولار	٩٥١ر٠	٩٩٩ر٠	١٣٢ر١	١ر١٤٢	١ر١١٩

٥/٢ مؤشرات بورصة تونس للأوراق المالية :

السنوات البيان	الربع الأخير	الربع الأول	الربع الثاني
	١٩٩٦	١٩٩٧م	١٩٩٧م

أ - عدد الشركات المدرجة في البورصة	٣٠	٣١	٣١
ب - القيمة السوقية بالمليون :			
١- بالدينار التونسي	٣٨٩٢	٣٥١٩	٢٧٢٢
٢- بالدولار الأمريكي	٣٨٥٢	٣٣٠٦	٢٤٩٢
ج - حجم التداول			
١- بالدينار التونسي (مليون)	٧٠ر٢	٥٩ر٣	٥٧ر٨
٢- بالدولار الأمريكي (مليون)	٦٩ر٤	٥٥ر٧	٥٢ر٩
٣- عدد الأسهم المتداولة (مليون)	٤ر٩٦	٢ر١٥	٢ر٢٠
٤- معدل دوران الأسهم (%)	١ر٨	١ر٦٨	٢ر١٢
د - مؤشر بورصة تونس للأوراق المالية	٥٧٠ر٦٤	٥٢٣ر٦٩	٤٥٤ر٣١
هـ - نسبة التغير في المؤشر (%)	(-) ٥ر٣١	(-) ٨ر٢٣	(-) ١٣ر٢٥

٦/٢ مؤشرات الاحتياطيات والديون الخارجية :

السنوات / البيان	فعلي		تقديري		
	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩ م
حجم الدين الخارجي (بالمليار دولار)	٩ر٩	٩ر٩	٩ر٩	٦ر١٠	٣ر١١
نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلـي الاجمالي	٣ر٥٥	٩ر٥٠	٩ر٥٢	٢ر٥٣	٣ر٥٢
نسبة الدين الخارجي للصادرات	٢ر ١١٣	٨ر ١١٠	٦ر١١٠	٦ر ١١٢	٨ر ١١٤
الاحتياطيات (بدون الذهب) بالمليار دولار	٦ر١	٨ر١	٩ر١	٢	١ر٢

٧/٢ مؤشرات قياس مخاطر الدولة :

السنوات / البيان	فعلي		تقديري		
	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩م
معدل خدمة الدين الخارجي (%)	٠ر١٧	٣ر١٧ (تقديري)	٨ر١٧	٩ر١٦	٣ر١٦
نـسبة الفـائض (العجـز) فـي ميـزان المدفوعات كنسبة من الناتج (%)	٦ر٣٠	(-) ٦ر٢	(-) ٢ر٣	(-) ٥ر٣	(-) ١ر٤
نسبة الفائض (العجز) في موازنة الدولة / الناتج	(-) ٢ر٤	(-) ٤	(-) ٧ر٤	(-) ٥ر٤	(-) ٤ر٤

قاعدة معلومات عن دولة لبنان

المعلومات الأساسية عن بيئات ومناخ الاستثمار

١- مقدمة عامة :

استمرت لبنان في مسيرة إعادة الإعمار والإنماء كمدخل أساسي لتحريك الدورة الاقتصادية وتحقيق نمـو اقتصادي حقيقي ، وخلق المزيد من فرص العمل ، حيث تشير الاحصاءات المتوفرة عن تحقيق الاقتـصاد اللبناني لمعدل نمو حقيقي بلغ ٤% في عام ١٩٩٦م ، ومن المقرر أن ينخفض الـى ٣ر٢% فـي عـام ١٩٩٧م في ضوء تقلص كل من الاستثمار الخاص بنسبة ٧% والاستثمار العام بنسبة ٥٠% ، ثم يعـاود ارتفاعه الى ٣ر٥% في عام ١٩٩٨م والى ٣ر٨% في عام ١٩٩٩م حيث من المتوقع سـيطرة الحكومـة اللبنانية على العجز الحكومي الذي مازال مرتفعاً منذ نهاية الحرب التي استمرت خمسة عشر عاما وكلفت لبنان مالايقل عن ٢٥ مليار دولار ، ومايترتب عليها من اللجوء للاقتراض بهدف إعادة بنـاء مـشروعات البنية الأساسية.

الجدير بالذكر أن لبنان منذ عام ١٩٩٦م تسير بخطى واسعة باتجاه خلق مناخ عام يشجع على الاستثمار، وأيضا باتجاه تحديث الأطر القانونية المرتبطة بالبنية الاقتصادية والمالية وغيرها، وواصلت السلطة النقدية من ناحيتها سياسة تكريس الاستقرار النقدي وتثبيت الأسعار ، وقد انعكس ذلك في تحسن كبير في سـعر صرف الليرة اللبنانية ازاء العديد من عملات الدول الرئيسية، وكذلك في تهاوى معدلات التضخم لتكون عند مستويات مقبولة ، وفي تصاعد وتيرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي سجلت ٢ر١ مليار دولار فـي عام ١٩٩٦م بزيادة بنسبة ٤ر٢٦% عن عام ١٩٩٥م .

٢- المناخ الاقتصادي :

١/٢ معلومات اقتصادية عامة :

أهم الصادرات والواردات السلعية في عام ١٩٩٦م

أهم الصادرات	%	أهم الواردات	%
الورق ومنتجات ورقية	٦ر٣٢	سلع كهربائية وآلات	٧ر١٧
النسيج	١ر٩	معدات نقل	٨ر١١

الأحجار شبه الكريمة	١ر٨	معادن ومنتجات معدنية	٩ر٦
سلع كهربائية وآلات	٧ر٧	منتجات تعدينية	٨ر٦
منتجات خضروات	٧ر٤	منتجات غذائية	٧ر٦

أهم الشركاء التجاريين (التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية) في عام ١٩٩٦م

أهم أسواق التصدير	%	أهم أسواق الاستيراد	%
الامـارات العربيـة المتحدة	٢١ر١	ايطاليا	١٢ر١
المملكـة العربيـة السعودية	١٢ر٣	الولايـات المتحـدة الأمريكية	١١ر٣
الكويت	٩ر٦	المانيا	٨ر٥
سوريا	٦ر٢	فرنسا	٧ر٨
فرنسا	٤ر٩	المملكة المتحدة	٤ر٠

١/٣ مؤشرات الأداء الاقتصادي :

السنوات / البيان	فعلي	توقعات		
	١٩٩٦	١٩٩٧م	١٩٩٨	١٩٩٩م
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي	٤ر٠	٣ر٢	٣ر٥	٣ر٨
قيمة الناتج المحلي الاجمـالي بأسـعار الـسوق (بالمليار دولار)	١٣ر٠	١٥ر٣	١٦ر٩	١٨ر٧
متوسط نصيب الفـرد مـن النـاتج (بالـدولار الأمريكي)	٣٥٩٦	٤٠٩٧	٤٣٩٢	٤٧٣٠
معدل التضخم (%)	٨ر٩	٦ر٠	٦ر٠	٦ر٥

معدل البطالة (%)	٧ر٢	---	---	---
الفائض (العجز) في الميزان التجاري (بالمليـار دولار)	(-) ٥ر٦	(-) ٦ر٦	(-) ٥ر٦	(-) ٣ر٦
الفائض (العجز) في ميزان المدفوعات (بالمليـار دولار)	(-) ٥ر٥	(-) ٥ر٥	(-) ٢ر٥	(-) ٩ر٤
درجة المخاطر السياسية والاقتصادية	متوسطة المخاطر حسب وكالة IBC الأمريكية *			
معدل اجمالي الاستثمار للناتج (%)	٣٠	٢٧	٢٦	٢٥
نسبة اجمالي المدخرات المحلية للاستثمار **	(-) ٣ر٤١	(-) ٢ر٣٣	(-) ٣ر١٨	(-) ٤ر٤

(*) منحت وكالة "موديز" الائتمانية لبنان شهر مارس ١٩٩٨م درجة B1 متساوية ذلك مع ال ازيل وتركيا ، بينمـا منحت مؤسسة "ستاندرد آند بورز" لبنان تصنيف (-BB) وهو مايضعه مع الأردن وروسيا .

(**) يلاحظ أن معدل الادخار للاستثمار هو معدل سالب ، أي أن هناك فجوة ويلية يتم سدادها بالافتراض من ا ارج ومـن الاستثمارات الأجنبية ا باشرة .

٣/٢ مؤشرات السياسة المالية

السنوات / البيان	فعلي ١٩٩٦م	توقعات ١٩٩٧م	١٩٩٨	١٩٩٩م
نسبة الفائض (العجـز) فـي موازنـة الدولة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (%)	(-) ١٨	(-) ٢ر١٨	(-) ١٧	(-) ٧ر١٥
الانفاق الحكومي كنسبـة مـن النـاتج (%)	٣ر٣٥	٨ر٣٣	٣٣	٩ر٣١
الايرادات الحكومية كنسبة مـن النـاتج (%)	٣ر١٧	٦ر١٥	١٦	٢ر١٦
نـسبـة الـديون المحليـة للنـاتج	٢ر٨٤	٨ر٩٣	٨ر١٠٦	١١٦

(%)				

٤/٢ مؤشرات السياسة النقدية :

السنوات / البيان	فعلي	توقعات		
	١٩٩٦م	١٩٩٧م	١٩٩٨	١٩٩٩م
متوسطة سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار	١٥٧١ر٤	١٥٤٠	١٥٣٠	١٥٢٥
متوسـ ـ ـ ـــ ـط سـ ـ ـ ـ ـــعر الفائـ ـ ـ ـ ـــدة (%)	٢٥ر٢	١٩ر٥	١٨	١٦
متوسط العائد على سندات الخزانة اللبنانيـة (٩٠ يوم) (%)	١٥ر١	١٣	١٢ر٥	١١ر٥
معدل التغير في عرض النقـود (%) M1 * M2 **	١٢ر٤ ٢٦ر٤	١٨ ٢٦ر٥	١١ ٢٠ر٤	٩ ١٩ر٤

(*) M1 تشمل النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي والودائع تحت الطلب .

(**) M2 تشمل النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي والودائع تحت الطلب والودائع الزمنية والادخارية .

٥/٢ مؤشرات اجتماعية وسكانية :

السنوات / البيان	فعلي	توقعات		
	١٩٩٦	١٩٩٧م	١٩٩٨م	١٩٩٩م
عدد السكان (بالمليون)	٣ر٦٢	٣ر٧٣	٣ر٨٤	٣ر٩٥
معدل النمو السكاني (%)	٣ر١	٣	٣	٣
معدل البطالة المسجلة (%)	٧ر٢	---	---	---

٦/٢ مؤشرات الاحتياطيات الدولية والمديونية الخارجية :

السنوات / البيان	فعلي	توقعات		
	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩م
الاحتياطيات من النقد الأجنبي (بالمليار دولار)	٩ر٥	١ر٧	٧ر٧	١ر٨
اجمالي الدين الخارجي (بالمليار دولار)	٧ر٣	٨ر٤	٩ر٥	٢ر٧
نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الاجمالي (%)	٧ر٢٨	٢ر٣١	٧ر٣٤	٧ر٣٨

٧/٢ مؤشرات قياس مخاطر الدولة :

السنوات / البيان	فعلي	توقعات		
	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩م
معدل خدمة الدين الخارجي (%) (نسبة الدين الخارجي لحصيلة الصادرات)	١ر ١٥٨	٣ر١٨٧	٤ر ٢١٢	٧ر٢٤٦
نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الاجمالي (%)	٧ر٢٨	٢ر٣١	٧ر٣٤	٧ر٣٨
نسبة الفائض (العجز) في موازنة الدولة للناتج (%)	(-) ١٨	(-) ٢ر١٨	(-) ١٧	(-) ٧ر١٥
عدد شهور تغطية الاحتياطيات للواردات (شهر)	٧ر١٣	٨ر١٤	٩ر١٥	١٧

٨/٢ مؤشرات بورصة بيروت :

السنوات	الربع	الربع	الربع	الربع	الربع

البيان	الأخير ١٩٩٦	الأول ١٩٩٧م	الثاني ١٩٩٧م	الثالث ١٩٩٧م	الرابع ١٩٩٧م
عدد الشركات المدرجة في بورصة بيروت	٦	٧	٨	٨	٨
القيمة السوقية بالمليون دولار	٢٣٩١	٢٣١٩	٧ر ٢٥١٨	٨ر ٣٠٣٣	٦ر ٢٩٠٤
حجم التداول بالمليون دولار	٤ر٦٥	٨ر٩٨	٦ر١٣٦	٤ر ٢٠٠	٨ر١٧٣
عدد الأسهم المتداولة (مليون)	٦ر٠	٩ر١٠	٨ر١٨	٤ر١٧	٢ر١٦
معدل دوران الأسهم (%)	٢ر٧٣	٤ر٧٨	٥ر٤٤	٦ر٦١	٥ر٩٨
التغير في مؤشر أسعار صندوق النقد العربي (%)	(-) ١٣	(-) ٢ر٤٧	٨ر٠٦	١٧ر ٢٠	(-) ٤ر٤٧

" الآفاق المستقبلية للإقتصاد المغربي "

نظرة عامة على الاقتصاد المغربي

يواصل المغرب مسيرته الاقتصادية بخطى ثابتة منتهجا سياسات الاصلاح الاقتصادي وتطبيق برامج الخصخصة ، حيث تمكن من تحقيق توازن على المستوى الكلي "ماكرو" على درجة كبيرة من الأهمية ، وقد انعكس ذلك في استقطاب تدفقات استثمارية محلية وأجنبية حيث تجاوزت الاستثمارات الأجنبية في عام ١٩٩٧م نحو ٢ر١ مليار دولار .

وبالرغم من أن المغرب يعاني من ارتفاع نسبة العجز في الموازنة الحكومية الذي يعود لبدايات التسعينات عندما واجه المغرب أربع سنوات جفاف صعبة فإن الاقتصاد المغربي سجل في عام ١٩٩٦م معدلا مرتفعا للنمو بلغ ١٢% (مقابل معدل سالب بلغ ٧% في عام ١٩٩٥م) ، وكان مرد هذا المعدل المرتفع للنمو

الاقتصادي هو تصاعد معدل اداء القطاع الزراعي بصورة ملحوظة حيث نما بمعدل ٧٩% (مقابل نقص بنسبة ٤٤% في عام ١٩٩٥م والذي سببه الجفاف الذي تعرضت له البلاد في ذلك العام) ، كما نما قطاع التشييد بنسبة ٤ر٤% ، أما القطاع الصناعي فقد هبط معدل نموه إلى ٦ر٢% في عام ١٩٩٦م مقابل ٧ر٣% في عام ١٩٩٧م .

أما بالنسبة لعام ١٩٩٧م فقد أعلنت وزارة المالية المغربية أن الاقتصاد المغربي سجل انكماشا في معدل النمو الاقتصادي بلغ ٢ر٢% وذلك في ضوء انخفاض القيمة المضافة للقطاع الزراعي بنسبة ٧ر٢٥% حيث تدهور محصول الحبوب لموسم ١٩٩٧/٩٦م بسبب الجفاف إلى ٤ر٣ مليون طن مقابل ١٠ مليون طن في موسم عام ١٩٩٦/٩٥م أي بنقص بنسبة ٦٦% ، أما مساهمة القطاعات الآخرى في الناتج المحلي الاجمالي فلم تنم إلا بنسبة ١ر٣% .

وفيما يتعلق بعام ١٩٩٨م فمن المتوقع - في ضوء تحسن مساهمة القطاع الزراعي - أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي الى ٥ر٦% .

هذا وسنتعرض فيما يلي للسياسات الاقتصادية والمالية وما تم من انجازات وذلك بشىء من التفصيل :

١- السياسة المالية :

تهدف السياسة الانكماشية التي اتبعتها المغرب خلال السنوات الماضية إلى تخفيض النفقات من جهة ، والى زيادة الايرادات من جهة أخرى وذلك بهدف التحكم في عجز الموازنة .

ففي النصف الأول من العام المالي ١٩٩٧/٩٦م وفي ضوء ازدهار الاقتصاد المغربي زادت موارد الموازنة بصورة ملحوظة نتيجة زيادة المتحصلات من الضرائب المباشرة بنسبة ٦ر١٢% (حيث زادت حصيلة الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل اللتان تشكلان ٣٠% ، ٤٣% على التوالي من اجمالي الضرائب المباشرة) وكذلك زيادة الضريبة غير المباشرة بنسبة ٩ر١٢% في ضوء زيادة حصيلة الضريبة على القيمة المضافة ، ولكن بحدوث التدهور في محصول موسم عام ١٩٩٧/٩٦م فقد تبنت الحكومة المغربية ميزانية معتدلة التوسع للعام المالي ١٩٩٨/٩٧م بحيث يزيد الانفاق بنسبة ١ر٨% بينما تتزايد الايرادات بنسبة ١ر٦% وهو مايؤدي إلى اتساع الفجوة في الميزانية بنسبة ٥ر٣٠% لتصل إلى ٣ر١ مليار دولار وان كان من المتوقع تضييق هذه الفجوة قليلاً في عام ١٩٩٩/٩٨م إلى ٢ر١ مليار دولار وذلك في ظل استعادة النمو الاقتصادي بالرغم من ذلك فإن نسبة العجز في الموازنة للناتج المحلي الاجمالي لن تقل عن ٣% قبل حلول عام ٢٠٠٢م ، وذلك في ضوء استمرار التزام الدولة باستحداث وظائف جديدة وتقديم الدعم للمستهلكين .

وبهدف تحسين موارد الدول فإن المغرب تخطط للتخلص من جزء كبير من الشركات المملوكة للدولة المحققة لخسائر أو التي تتميز بضعف الأداء ، وتهدف الحكومة من وراء ذلك إلى توفير ٣ر٩ مليون دولار سنويا .

٢ – الخصخصة :

شهد برنامج الخصخصة الذي تتبناه الحكومة المغربية دفعة قوية في شهر اكتوبر ١٩٩٧م حين عرضت حصتها في شركة الصلب الوطنية البالغة ٦٢% لمجموعة من الشركات الاسبانية ولعدد من المؤسسات المالية المحلية على أن يتعهد المستثمرون الجدد بتحديث وتوسيع الشركة المشتراه ، حيث حصلت الشركة الاسبانية Marcial Ucin على حصة قدرها ٨ر٥% وسوف تقوم هذه الشركة بتوفير الادارة الجديدة وكذلك الخبراء اللازمين لتشغيل الشركة ، كما حصلت الشركة الوطنية للاستثمار (SNI) Societc Nationale d'Investissement على الحصة الأكبر والتي بلغت ٢٠% .

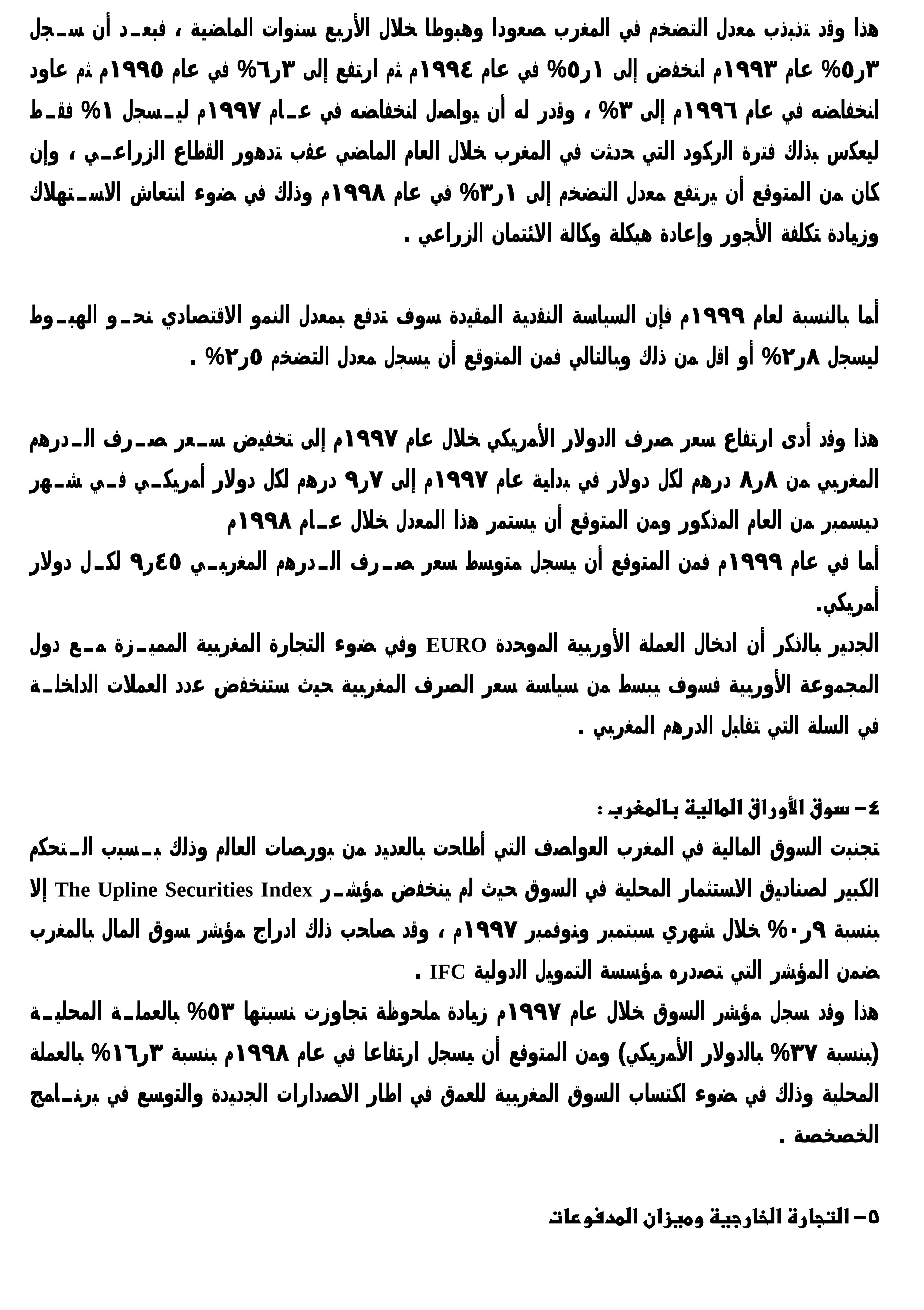
هذا وقد اشارت الحكومة المغربية إلى أن الخطوة الكبيرة القادمة هي خصخصة قطاع الاتصالات حيث اعربت الشركة الاسبانية Telefonica في شهر ديسمبر ١٩٩٧م عن عزمها الحصول على حصة في شركة الاتصالات الوطنية ، كما اعربت عدة شركات فرنسية وهولندية عن رغبتها أيضا للدخول في هذا المجال .

وفي مجال صناعة السكر أعلنت وزارة الخصخصة في شهر اكتوبر ١٩٩٧م عن عزمها خصخصة هذا القطاع وكانت شركات السكر الثلاث قد تم دمجها في شركة واحدة كخطوة لجعل هذه الشركة أكثر جاذبية للمستثمرين عند طرحها للبيع .

أما في مجال البنوك فمن المحتمل قيام الحكومة المغربية خلال النصف الأول من عام ١٩٩٨م بتخفيض حصتها من ٧٠% إلى ٥٠% في بنك الادخار الحكومي (BCP) Banque Centrale Populaire .
الجدير بالاشارة الى أن حصيلة الخصخصة المغربية - وكما أعلن وزير الاقتصاد والمالية المغربي - بلغت ٢٠٦ مليون دولار بينما كانت الحصيلة المتوقعة ٤١٢ مليون دولار .

٣ – السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف :

تستهدف السياسة النقدية مواكبة الانتعاش الاقتصادي وذلك من خلال ضبط معدل توسع الكتلة النقدية في حدود المستوى الذي يحقق التوازنات الأساسية وخاصة التحكم في التضخم والحفاظ على سعر صرف الدرهم .



هذا وقد تذبذب معدل التضخم في المغرب صعودا وهبوطا خلال الأربع سنوات الماضية ، فبعد أن سجل ٣ر٥% عام ١٩٩٣م انخفض إلى ١ر٥% في عام ١٩٩٤م ثم ارتفع إلى ٣ر٦% في عام ١٩٩٥م ثم عاود انخفاضه في عام ١٩٩٦م إلى ٣% ، وقدر له أن يواصل انخفاضه في عام ١٩٩٧م ليسجل ١% فقط ليعكس بذلك فترة الركود التي حدثت في المغرب خلال العام الماضي عقب تدهور القطاع الزراعي ، وإن كان من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم إلى ١ر٣% في عام ١٩٩٨م وذلك في ضوء انتعاش الاستهلاك وزيادة تكلفة الأجور وإعادة هيكلة وكالة الائتمان الزراعي .

أما بالنسبة لعام ١٩٩٩م فإن السياسة النقدية المقيدة سوف تدفع بمعدل النمو الاقتصادي نحو الهبوط ليسجل ٨ر٢% أو اقل من ذلك وبالتالي فمن المتوقع أن يسجل معدل التضخم ٥ر٢% .

هذا وقد أدى ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي خلال عام ١٩٩٧م إلى تخفيض سعر صرف الدرهم المغربي من ٨ر٨ درهم لكل دولار في بداية عام ١٩٩٧م إلى ٧ر٩ درهم لكل دولار أمريكي في شهر ديسمبر من العام المذكور ومن المتوقع أن يستمر هذا المعدل خلال عام ١٩٩٨م
أما في عام ١٩٩٩م فمن المتوقع أن يسجل متوسط سعر صرف الدرهم المغربي ٤٥ر٩ لكل دولار أمريكي.
الجدير بالذكر أن ادخال العملة الأوربية الموحدة EURO وفي ضوء التجارة المغربية المميزة مع دول المجموعة الأوربية فسوف يبسط من سياسة سعر الصرف المغربية حيث ستنخفض عدد العملات الداخلة في السلة التي تقابل الدرهم المغربي .

٤- سوق الأوراق المالية بالمغرب :
تجنبت السوق المالية في المغرب العواصف التي أطاحت بالعديد من بورصات العالم وذلك بسبب التحكم الكبير لصناديق الاستثمار المحلية في السوق حيث لم ينخفض مؤشر The Upline Securities Index إلا بنسبة ٠ر٩% خلال شهري سبتمبر ونوفمبر ١٩٩٧م ، وقد صاحب ذلك ادراج مؤشر سوق المال بالمغرب ضمن المؤشر التي تصدره مؤسسة التمويل الدولية IFC .
هذا وقد سجل مؤشر السوق خلال عام ١٩٩٧م زيادة ملحوظة تجاوزت نسبتها ٥٣% بالعملة المحلية (بنسبة ٣٧% بالدولار الأمريكي) ومن المتوقع أن يسجل ارتفاعا في عام ١٩٩٨م بنسبة ٣ر١٦% بالعملة المحلية وذلك في ضوء اكتساب السوق المغربية للعمق في اطار الاصدارات الجديدة والتوسع في برنامج الخصخصة .

٥- التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

شهد عام ١٩٩٧م استمرار العجز في الميزان التجاري المغربي ، ففي خلال الشهور التسعة الأولى من العام المذكور ارتفعت الصادرات بنسبة ٩% بالمقارنة بالفترة المقابلة من عام ١٩٩٦م لتبلغ ٤٧ مليار درهم بينما زادت الواردات بنسبة ٦ر٦% لتسجل ٢٥ مليار درهم ، إلا أن ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي خلال عام ١٩٩٧م أدى إلى ضيق الفجوة في الميزان التجاري (عند تقويمه بالدولار) بنسبة ٧ر٧% .

كما أظهرت البيانات أيضا تدهور ميزان العمليات غير المنظورة خلال التسعة شهور الأولى من عام ١٩٩٧م نتيجة انخفاض كل من حصيلة السياحة بنسبة ٧ر٢% (لتسجل ٩٠٠ مليون دولار) وتحويلات العاملين بالخارج بنسبة ٩ر٤% (لتسجل ٤ر١ مليار دولار) .

أما تدفقات الاستثمار الأجنبي فقد سجلت رقما قياسيا خلال نفس الفترة حيث سجلت ٤ر١ مليار دولار أمريكي نتيجة لسياسة الخصخصة التي شملت ٤٩ وحدة انتاجية بما في ذلك الفنادق ، ومن المتوقع أن يكون مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عامي ١٩٩٨م ، ١٩٩٩م في حدود ٥٠٠ - ٦٠٠ مليون دولار ، وكانت شركة "دايو" الكورية قد أكدت أن استثماراتها المخططة للسنوات الخمس المقبلة والتي حددتها بنحو ٥٠٠ مليون دولار لن تتأثر بسبب الأزمة الآسيوية .
وفيما يتعلق بالميزان التجاري عن عام ١٩٩٧م بأكمله فمن المقدر أن يبلغ العجز نحو ٣ر٢ مليار دولار ومن المتوقع زيادته إلى ٤ر٥ مليار دولار في عام ١٩٩٨م .

هذا وقد قدرت وزارة المالية المغربية أن يستقر العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج عند ٢% خلال عام ١٩٩٧م ، وكانت هذه النسبة قد بلغت ٨ر١% في عام ١٩٩٦م ونحو ٦ر٤% في عام ١٩٩٥م (عام الجفاف) ، كما تشير التوقعات إلى أن نسبة العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج سوف تبلغ ٩ر٢% في عام ١٩٩٨م ونحو ٣ر٢% في عام ١٩٩٩م .

أما بالنسبة لتوقعاتنا خلال عامي ١٩٩٨م ، ١٩٩٩م فتشير الى نمو الصادرات المغربية بنسبة تتراوح مابين ٦ - ٧% سنويا بينما تتزايد الواردات بنسبة ٤ - ٥% وهو ماسيترتب عليه تضييق الفجوة في العجز التجاري ليبلغ ٧ر١ مليار دولار بحلول عام ١٩٩٩م ، كما سينتعش أيضا ميزان الخدمات نتيجة لتصاعد الدخل السياحي الى ٣ر١ مليار دولار في عام ١٩٩٨م والى ٤ر١ مليار دولار في عام ١٩٩٩م .

الجدير بالاشارة إلى أن دول الاتحاد الأوربي تعتبر من أهم الشركاء التجاريين للمغرب إذ تبلغ نسبة المعاملات التجارية مع هذه المجموعة ٤٥% من اجمالي التجارة المغربية ومن المتوقع زيادتها خلال العام الحالي .

٦ – الديون الخارجية للمغرب :

يعكس هيكل الديون الخارجية للمغرب نظرة تفاؤلية ، فالديون قصيرة الأجل لاتشكل إلا نسبة ضئيلة ، أما معظم الديون فهي مستحقة لمؤسسات حكومية - وبالرغم من ذلك فإن معدل خدمة الدين مازال مرتفعا وذلك على الرغم من جهود الحكومة المغربية نحو إعادة جدولة الديون .

وتشير الاحصاءات الى أنه من المتوقع انخفاض الديون الخارجية للمغرب من ٨ر٢١ مليار دولار في عام ١٩٩٧م إلى ٤ر٢١ مليار دولار في عام ١٩٩٩م يعزى ذلك أساسا إلى الاتفاقيات التي عقدتها المغرب مع الدول الدائنة خاصة فرنسا واسبانيا وايطاليا والتي بموجبها سيتم مقايضة بعض هذه الديون باستثمارات في مشاريع محلية .

أما فيما يتعلق بنسبة الديون الخارجية للناتج المحلي الاجمالي فمن المتوقع أن تنخفض من ٦٦% في عام ١٩٩٧م إلى ٥٤% في عام ١٩٩٩م وكانت هذه النسبة بلغت ٦٠% في عام ١٩٩٦م وتخطط الحكومة المغربية لانخفاضها إلى ٤٠% من الناتج بحلول عام ٢٠٠١م ، أما معدل خدمة الديون فمن المتوقع انخفاضه إلى ٦ر٢٧% في عام ١٩٩٨م مقابل ٨ر٣٠% في عام ١٩٩٧م .

الجدير بالاشارة إلى أن المغرب لجأت إلى سوق الاقراض الدولي في شهر ديسمبر ١٩٩٧م بعد غياب استمر لمدة ١٦ عاما ، حيث قام كومرتس بنك بالنمسا ، وسوموتوموبنك في اليابان بترتيب قرض مدته خمس سنوات بقيمة اجمالية ٢٠٠ مليون دولار ، كما تزمع وكالات تقييم الائتمان موديز وستاندرد آند بورز اعطاء تقييم للمغرب سوف يفتح الباب لاصدار سندات تتراوح قيمتها مابين ٢٠٠ - ٣٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٨م .

المغرب وصندوق النقد الدولي :

من المعروف أن المغرب تعتبر من رواد الدول التي تنتهج برامج الاصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ، هذا وقد أصدر الصندوق خلال شهر مايو ١٩٩٨م تقريرا عن الخطوات التي انجزتها المغرب وهي بصدد انتهاجها لبرامج الاصلاح ، حيث اقترح الصندوق في اطار معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة تجميد الأجور التي تستنزف نحو ٧% من الناتج المحلي الاجمالي ، ورفع كاهل الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وكذلك تقليص الدعم الموجه للسلع الأساسية والذي تبلغ نسبته ٦ر١% من الناتج ، وزيادة ضريبة القيمة المضافة من ٧% الى ٨ر١٠% ، وتخصيص بعض القطاعات الخدمية مثل قطاع التعليم العالي ، كما بلغت بطاب الصندوق تحرير الدرهم المغربي وهذه هي بعض المقترحات التي تشكل تحديا حقيقيا أمام الحكومة المغربية .

قاعدة معلومات عن دولة المغرب

١- التجارة الخارجية للمغرب

أ – أهم الصادرات والواردات السلعية في عام ١٩٩٦م

أهم الصادرات	%	أهم الواردات	%
مواد غذائية	٣١ر٦	آلات ومعدات نقل	٢٣ر٦
مواد كيماوية	٢٠	أغذية ومشروبات	١٥ر٦
ملابس	١٨ر١	وقود معدني	١٥ر٦
فوسفات	٧ر٣	مواد كيماوية	١٢ر٧
قيمة الصادرات (مليون دولار)	٤٧٤١ر٩	قيمة الواردات (مليون دولار)	٨٢٥٣ر٩

ب – أهم الشركاء التجاريين (التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية) في عام ١٩٩٦م

أهم أسواق التصدير	%	أهم أسواق الاستيراد	%
فرنسا	٢٨ر٣	فرنسا	٢٠ر٨
أسبانيا	٩ر٩	اسبانيا	٨ر٨
اليابان	٧	الولايـــات المتحـــدة	٧ر٤

		الامريكية	
ايطاليا	٦ر٣	ايطاليا	٧ر٢
ألمانيا	٣ر٩	المانيا	٦ر١
المملكة المتحدة	٣ر٩	المملكة المتحدة	٢ر٨

<u>المصدر :</u>

Direction of Trade Statistics, Quarterly, March 1998,
International Monetaey Fund

٣– مؤشرات الآداء الاقتصادي

السنوات البيان	فعلي	توقعات		
	١٩٩٦م	١٩٩٧م	١٩٩٨ م	١٩٩٩ م
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي	١٢	(-) ٢ر٢	٦ر٥	٤ر٥
قيمة الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق (بالمليـار دولار)	٣٦ر٨	٣٣ر٣	٣٦	٣٩ر٣
متوسط نصيب الفرد من الناتج (بالدولار الأمريكي)	١٣٣٣	١١٨٣	١٢٥٤	١٣٤٦
معدل التضخم (%)	٣	١	٣ر٣	٢
معدل البطالة في الحضر (%)	١٦%			
الفائض (العجز) في الميزان التجاري (بالمليار دولار)	(-) ٢ر٣	(-) ٢	(-) ٢	(-) ٢
الفائض (العجز) في ميزان المدفوعات (بالمليار دولار)	(-) ٠ر٦	(-) ١	(-) ١	(-) ١
درجة المخاطر السياسية والاقتصادية *				
اجمالي تدفقات الاستثمار المباشر (بالمليون دولار)		٤٨٠	٥٨٠	٧٧٥
صافي التدفقات في استثمارات محفظة الأوراق الماليـة (بالمليون دولار)		٢٠٠	١٥٠	٢٥٠

(*) منحت مؤسسة "ستاندارد آند بورز" للتقييم الائتماني تصنيفا للمغرب خلال شهر مايو ١٩٩٨م بدرجة BB على الآجل الطويل ودرجة B على الأجل القصير ضمن التقييم السيادي لمستحقات الديون الخارجية على المغرب.

٣- مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي

السنوات / القطاعات الاقتصادية	فعلي ١٩٩٦م	توقعات ١٩٩٧م	١٩٩٨م	١٩٩٩م
نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج	٢٢ر٣	١٧ر٣	١٨ر٨	١٨ر٨
نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج	٢٩ر٥	٣١ر٨	٣١ر٣	٣١ر٤
نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج	٤٨ر١	٥٠ر٩	٤٩ر٩	٤٩ر٧

٤- مؤشرات قياس مخاطر الدولة :

السنوات / البيان	فعلي ١٩٩٦م	توقعات ١٩٩٧م	١٩٩٨م	١٩٩٩م
اجمالي الديون الخارجية (بالميار دولار)	٢١	٢١ر٢	٢١ر١	٢٠ر٨
معدل خدمة الديون (%)		٣١ر٣	٢٩ر٨	٢٩ر١

٥- مؤشرات السياسة المالية

السنوات / البيان	فعلي ١٩٩٦م	توقعات ١٩٩٧م	١٩٩٨م	١٩٩٩م
نسبة الفائض (العجز) في موازنة الدولة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (%)	(-) ٤	(-) ٣	(-) ٦ر٣	(-) ١ر٣
الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج (%)	٣٣	٣٧	٣٦ر٣	٣٥ر٢
الايرادات الحكومية كنسبة من الناتج (%)	٢٩	٣٤	٣٢ر٨	٣٢ر١

نسبة المدخرات المحلية للاستثمار (%)	٩١ر٧	٩٤ر٤	٩٤ر٦	٩٥ر٣

تقديرات الموازنة العامة للدولة

٦- تقديرات الموازنة العامة للدولة

البيان / السنوات	١٩٩٧/٩٦	١٩٩٨/٩٧
اجمالي الايرادات (بالبليون درهم مغربي)	١٠٧ر٧	١١٤ر٣
اجمالي النفقات (بالبليون درهم مغربي)	١١٧ر٢	١٢٦ر٧
العجز في الموازنة (بالبليون درهم مغربي)	(-) ٩ر٥	(-) ١٢ر٤
اجمالي الدين العام (بالبليون درهم)	٣٢ر٦	٣٢ر٥

٧- مؤشرات السياسة النقدية

السنوات	فعلي	توقعات		
البيان	١٩٩٦م	١٩٩٧م	١٩٩٨م	١٩٩٩م
متوسط سعر صرف الدرهم المغربي مقابل الدولار	٨ر٨	٩ر٧	٩ر٥	٩ر٥
معدل التغير في عرض النقود (%) M1	٥ر٨	٧ر٥	٦ر٥	٥ر٨
M2	٦ر٦	٨ر٢	٦ر٨	٦ر٠
متوسط سعر الفائدة (%)	٩ر٥	٩ر٥	٩ر٣	٩ر٣

M1 تشمل النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي والودائع تحت الطلب .

M2 تشمل النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي والودائع تحت الطلب والودائع الزمنية والادخارية .

٨- مؤشرات اجتماعية وسكانية

البيان السنوات	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
عــدد الــسكان (بــالمليون نسمة)	٢٧ر٦٢	٢٨ر١٤	٢٨ر٦٨	٢٩ر٢٢
معدل النمو السكاني (%)	١ر٩	١ر٩	١ر٩	١ر٩
عدد القوة العاملة (بالمليون)	١٠ر٣٢	١٠ر٤١	١٠ر٦١	١٠ر٨١

٩- مؤشرات بورصة الدار البيضاء

البيان	السنوات		التغيير
	١٩٩٧	١٩٩٨	%
القيمة السوقية للأسهم (بالمليار درهم)	١ر٧٩	٢ر٢٥	٢٥ر٥
مؤشر الأسهم	٤٩٣ر١	٦٧٠ر١	٣٥ر٩